

الأخلاق والعدولمة

س.ج. كلرزمان *

1- في التمهيد:

2- تنتشر العولمة في سائر مجالات الحياة، محدثة تغييرات جذرية ولذلك فإن العلاقة بين البلدان الغربية والشمالية من جهة، وبلدان الشرق والجنوب من جهة ثانية، تحتاج إلى مراجعة وتجديد من جوانب متعددة سياسية وعرفية وأخلاقية، تتصل بالمبادئ والمشروعية وكما سبق القول، فإن هذه الظاهرة التي تستبطن متغيرات كثيرة، كان من أثارها زيادة التواصل الاقتصادي في العالم، وفي الوقت نفسه زيادة التنافس مما يدفع سائر البلدان لمحاولة تقوية مراكزهم في هذه العملية المعقدة، فأين المقياس الذي لا يخضع للمصالح الفردية والشخصية على مستوى العالم، إن لم يكن التضامن وتجاوز إثارة المتاعب؟.

وما دام الأمر كذلك فإن المستويات السياسية والدينية والاجتماعية جميعاً مطلوب منها أن تشارك في النقاش حول الفوائد والمضار ضمن العمليات التطويرية الزاخرة.

2- تعريفات: (1-2) الأخلاق:

اعتبار الأخلاق مرشداً للعمل والتصرف هو جزء من الفلسفة التي تعنى بأصول القيم والرموز الإنسانية، وليس ذلك فقط، بل إنها معنية بالعادات والأخلاقيات العامة، والموضوعات المركزية في الأخلاق تبحث في الدوافع والوسائل والآثار المترتبة على التصرفات الإنسانية، وتتفرع على ذلك عدة مجالات أخلاقية حسبما ينظر المتأمل إلى ثقل وأهمية كل من الموضوعات الثلاثة، وبذلك يمكن للدارس أن يحدد علم الأخلاق بأنه نظرية لتسوية مبادئ السلوك الإنساني وتحديددها، ولا شك أن الأخلاق في العادة نتاج تقاليد معينة وخبرات تاريخية ضمن جماعة أو مجتمع معين.

(2-2) العولمة:

يأتي هذا المصطلح من الاقتصاد والسوسيولوجيا في الوقت نفسه وهو يشير إلى تزايد العلاقات العابرة للدول والأمم في شتى المجالات وقد بدأت هذه العملية بظهور الرأسمالية، فإنها اكتسبت أهمية مزيدة مع انهيار المعسكر الاشتراكي ومع تكاتف العلاقات العابرة للحدود والقارات، تظهر مسألة الاعتماد المتبادل.

(2-3) الأمم المتحدة:

منظمة تضم سائر دول العالم على ظهر الأرض (191) تقريباً، وأهم واجباتها ضمان الأمن الدولي، وحفظ حقوق الشعب (بالقانون الدولي) وحفز التعاون الدولي، وحماية حقوق الإنسان.

3- المشكلة:

تطورت في العقود اللاحقة على نهاية الحرب العالمية الثانية أصول ومبادئ أخلاقية للتعاون والتضامن والتطوير على مستوى العالم، لكنها ضعفت في العقود الأخيرة وما عادت كافية لصنع سياسة عالمية للتطوير والتقدم، ولذلك إذا اعتبرنا سياسات التطور العالمية ضرورية من وجهة نظر أخلاقية تكون النتيجة المنطقية الحاجة إلى استراتيجية جديدة لذلك، وكما نفهم الأمر اليوم فإن فكرة الاستراتيجية ينبغي أن تأتي من الفلسفة الأخلاقية وبشكل تشاوري وتضامني وشامل، ويعني ذلك الحاجة إلى تعاون تخصصات أكاديمية متعددة، فالمسألة المطروحة إذن الدوافع الأخلاقية والمسوغات من وراء العولمة، وفي أوساط الرأي العام كان الشعار السائد حتى الآن: التضامن في مجال التحدث عن التعاون من أجل تقدم الأمم والشعوب، ولولا المسوغات الأخلاقية الخاصة، كما أمكن لسياسة التطوير أن تتحول في العقود الماضية إلى مجال مستقل ضمن مؤسسات الدول وسلوكها، والمطلوب الآن التأمل في صلاحية مقولات الدول المتقدمة وتعهداتها للتلاؤم مع القواعد الدولية التي أكدتها الأمم المتحدة.

4- الجدالات:

(4-1) المناصرون للعولمة:

أ) التجارة والاقتصاد والنمو: يقول مناصرو العولمة أنها بالدرجة الأولى سبيلاً لإيجاد اقتصاد مؤهل من خلال إزالة الحواجز أمام التجارة، وأمام التنافس وهكذا فجوهر العولمة هو توسيع تقسيمات العمل على المستوى الدولي بحيث تنشأ أسوا عالمية وخدمات عالمية واستثمارات عالمية، ومن ضمن ذلك انتقال التكنولوجيا، وتبادل الاتصالات وشبكاتنا، ويمكن هذا الخيار الجديد الدول الأفراد من استعمال قواها الذاتية وزيادة مداخلها من طريق تلك التبادلية وبسبب غياب الدعم تتصاعد إمكانيات المنافسة بين الدول الصناعية والدول النامية، يقول كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة: (تعني العولمة إزالة الحواجز والعوائق من أمام حركة السلع ورأس المال، ويقترن ذلك بتقدم تقني بارز، وتراجع في تكلفة الإنتاج والنقل والاتصال وآليات المحاسبة وتبادل المعلومات).

ب) فرص جديدة للعلاقات الدولية: تتكثف العلاقات بين الدول وتظهر إمكانيات وفرص نتيجة مبادئ الحرية والمساواة بين البشر و اعتراف كل ثقافة بالثقافات الأخرى، وتصبح حقوق الإنسان هدفاً يسعى إليه الجميع فالعالم تنمو عناصره ويتقارب بعضها إلى بعض وكذلك ناسه وشعوبه.

ج) التقدم يعمل الاقتصاد وتعمل التقنية معاً في كل البلدان، ويخلق ذلك تقدماً للجميع ويتدعم هذا التقدم بوسائل اتصال متجددة ومتاحة للجميع ومن جهة أخرى يندفع الفقر وعدم المساواة والعجز إلى مقدمة الصورة فلا تعرض الأمور الزاهية فقط بل الوجوه الأخرى للناس والعيش، وبذلك لا يرى المشاهد (الوقائع) فقط، بل إنه يحس بها، وتعمل مؤسسات سائر الدول بعضها مع البعض الآخر، فتجري مكافحة الجريمة بشكل جماعي.

د) الديمقراطية: تسود ديمقراطية السوق والديمقراطيات الداخلية وكذلك الديمقراطية في العلاقات بين الدول ولا يعود هناك تناقض ضروري بين الحرية والضبط، وإذا كان البعد الاجتماعي للعولمة على هذه الدرجة من البروز فلا يعود هناك سبب لدى أنصار العدالة

والمساواة لمعارضة العولمة.

(2-4) اعتراضات خصوم العولمة:

(أ) البعد عن الناس: من خلاف العولمة تضيع فردية الناس وتتأثر حرياتهم وخصوصياتهم وتسود الوحدة ويصبح الناس أرقاماً وتختفي الطبقة الوسطى، كما تختفي التعدديات الثقافية والانتماءات، وتؤدي العولمة أيضاً إلى ضياع التقاليد والثقافات المحلية، التي تحفظ على الناس استقرارهم وطرائق عيشهم الأليفة والمعروفة، والمثل على ذلك تقاليد وعيش الواحات في الجزائر والتي توشك أن تختفي، ولا علة لذلك إلا أن الجزائر بعد الاستعمار الفرنسي كان عليهم أن يعملوا لدى المستعمرين، وبذلك فإن العولمة تحول الثقافات المحلية إلى فولكلور وحتى عادات المائدة، وثقافة الطعام تغيرت وتبدلت (من خلال الهامبورغر والماكدونلذ... الخ).

(ب) الخطر على السوق المحلية: إن المصير إلى عولمة الاقتصاد الزراعي يعني تدمير العالم الزراعي وتطوراته التي استوعبت الناس واستوعبوها. صحيح أن هناك إيجابيات معينة في عولمة صناعة الغذاء. لكنّ المحليات تختفي بسبب ذلك. ويقود التعولم الغذائي إلى اختفاء الكثير من أصول وجذور الاقتصاد النباتي. وفي الوقت الذي تختفي فيه العناصر الغذائية المحلية، يجري احتكار العناصر المطورة من جانب المتقدمين والشركات الكبرى، ويصبح الإنسان ضحية الأعمال الكبرى.

(ج) ضعف الدولة وعجزها عن إدارة الشؤون المحلية. ويرى معارضو العولمة أن تكثف التواصل على مستوى الدولي، يحد من قدرة الدولة على التأثير في الخارج وفي الداخل، وبخاصة أن اقتصادها باعتباره جزءاً من السوق العالمية، يصبح خارج الضبط والتحكم. ويخلق ذلك إمكانيات تعرض الاستقرار السياسي والاقتصادي للاضطرابات. كما يؤدي هذا الضعف إلى بروز الفروق الاقتصادية والاجتماعية وممارسات عدم المساواة بين الدول والفئات. أما السياسات الخارجية والأمنية فتواجه تحديات جديدة.

(د) المال والقوة: وتسود المجتمع قيم مادية بحتة. وتتعاظم قوة الشركات الكبرى، وترتفع الأسعار. ويصبح التفكير الإنساني النقدي في المرتبة الثانية. وهكذا فإن العولمة قد توصل إلى استعمار من نوع جديد من خلال رأس المال الكبير. وكما سبق القول؛ فإن التفاوت في تملك رأس المال، والحرية الكبيرة في حركته واستعماله؛ كل ذلك يؤدي إلى تهديد الاستقرار السياسي والاجتماعي. ويمكن للمتحكمين بالسوق أن يعزلوا ويحاصروا دولاً ومناطق. والمعروف أن الأموال التي تتحرك في العالم ومن حوله لا تعقل ذلك من أجل استثمارات محدّدة؛ بل للمضاربة والربح. فالبشر العقلاء فقط يمكن أن يتسموا بالقناعة. أما رأس المال، فلا يعرف ذلك.

(هـ) آثار بيئية: تحدث أمور بيئية مدمرة للعالم ومن فيه، كما هو واضح اليوم. تغير المناخ الذي يؤدي إلى ارتفاع منسوب مياه البحار، وازدياد الأقاليم الجافة والصحاري، وتضاؤل مأخذ المياه العذبة. واختفاء أو تضاؤل التعددية الجينية والثراء الجيني. فالتقدم التكنولوجي يزيل من ألف إلى عشرة آلاف مرة أسرع أنواعاً جينية و أجناساً، ما كانت تزول أو تتضاءل بالتطور الطبيعي. وعوامل التعددية الناجمة عن قطع الأشجار وبياسها،

والإساءة إلى المساحات الخضراء والمزروعة بسوء الاستعمال أو بالبناء عليها؛ كل ذلك يخفض منسوب المياه الجوفية، ويوسع الصحارى، ويتسبب في تراجع المحاصيل، وفي الفقر والجوع.

(و) احتمالات الأخطار: يستخدم الإرهابيون ودعاة العنف العولمة من طريق الدخول في الشبكات واستعمالها، كما استعمل وسائل الاتصال الأخرى، ومصادر التمويل، والإنترنت، والهواتف المحمولة. وهناك ثلاثة أنواع من المخاطر في تقنية وسائل الاتصال: استخدام وسائل الاتصال المتطورة لزيادة الضبط والضغط على الاقتصاد، وعلى الحريات أو من جانب جماعات إرهابية. والأمثلة على ذلك: المواد الهائلة الحجم التي يدخلها اليمينيون المتطرفون واليساريون المتطرفون والأصوليون على الإنترنت. وتقوم الولايات المتحدة بمراقبة شبكات الهواتف في العالم من طريق Echelon، والخطر الثاني: يتمثل في اختراق الشبكات من جانب الراديكاليين إما للسيطرة أو للتدمير. والخطر الثالث: الإرهاب الإلكتروني، ويتمثل باستخدام الوسائل التكنولوجية للإساءة إلى صحة الناس أو إلى اقتصادهم أو إلى المجرى العادي لحياتهم.

5- الأخلاق والعولمة: الضرورات

ولا بد من تطوير قيم اقتصادية أخلاقية. وقد صار واضحاً ما هي الأبعاد التي ينبغي أن يفعلها الناس العقلاء لتحقيق هذا المشروع العالمي. والواقع أن عدم الإقدام على ذلك حتى الآن أوجد حالة من اليأس المريح، والعجز الذي نال من النخب كما من الناس العاديين. والواقع أن الأخلاقية الاقتصادية تتطلب استعداداً وعملاً من كل الأطراف: الجمهور، والاقتصاديين، والسلطات. فالقوى الاقتصادية الكبيرة في المجتمعات النامية، والتي يقل فيها الضبط والربط، مدعوون لتحمل المسؤولية مع الناس، ماداموا حريصين على الاستقرار لاستمرار أرباحهم. فأولئك الذين يريدون سوقاً عالمية، يكون عليهم أن يقبلوا نوعاً من الضبط للتنافس والتنافس على السلع والأسواق. إن المهتمين بالمجتمعات المدنية العالمية، يكون عليهم أن يلقوا المسؤولية كلها على عاتق الدول والسياسيين؛ بل أن يعملوا من جانبهم ويتعاونوا من أجل عالم أفضل بأخلاق وقيم عالمية. ثم إنه يكون على العقلاء والمتتورين من دُعاة السوق أن يعلموا أن السياسات التنموية العاملة هي جزء من المشروع الإنساني والمدني العالمي.

6- الأخلاق والعولمة: الآفاق

البشر هم الذين أرادوا العولمة، وهم الذين صنعوها. ولذلك يستطيع البشر أيضاً أن يغيروا فيها وأن يعدّلوا مساراتها، وأن يوجهوها حسب مصالحهم العامة. الحرية والمساواة قيمتان يكون علينا جميعاً الانطلاق منهما، إذا أردنا أن نضع العولمة الاقتصادية والسياسية على الطريق الصحيحة. ولن يستطيع التأثير في مسار العولمة غير أولئك الذين يملكون تصورات قيمة ورؤى تقع في ما وراء الاقتصاد. ولن نتمكن من العيش معاً في هذا العالم إلا- إذا قادتنا قيمٌ تعددية للقبول والاعتراف بالاختلافات الثقافية والاقتصادية والسياسية. وقد قال الدكتور أوتمر إيسنغ مدير البنك الأوروبي للتمير: إنه لفهم أخلاقي غريب، لجوء النخب الاقتصادية لاستيراد العقول من البلدان النامية- وفي الوقت نفسه

إفقال الطريق أمام منتجات تلك البلدان! الإنسان هو القيمة الرئيسية والباقية. ولذلك فالسوق الناجحة هي التي تتفهم الناحية الأخلاقية للمسألة الإنسانية، وتضع الإنسان في موقعه اللائق به وسط عملية العولمة: فالسياسة والاقتصاد، علي حد سواء، إنما كان من أجل الإنسان. وعندما يلاحظ الناس أن العولمة تتجاهلهم أو أنها حتى ضدهم؛ فإنهم يميلون للعنف أو التجاهل أيضاً، ويصبحون أقل حماساً للديمقراطية ودولة القانون. وفي هذا الصدد قد يكون مناسباً وجود مؤسسة عالمية مهمتها معالجة مسائل الدول المدنية ديناً كبيراً. إذ لا شك أن هذه المسألة تضع سمة المسؤولية على وجه اقتصاد العولمة. إن الذي يخوض حواراً، عليه أن يقتنع بأنه ليس وحده في امتلاك الحقيقة. قال جورج غادمر: إن من يخوض حواراً حقيقياً، إنما يحمل في خده إمكان أن يكون محاوره على حق!

7- الخاتمة

أيّاً تكن إجراءات العولمة، فإنها لا- يصح أن تقود إلى استعمار العالم الثالث برؤوس الأموال وبالصناعة من جانب العالم الغربي. أنصار العولمة يتحدثون الفرص. ونقاد العولمة يحذرون من التطورات السلبية، وينبهون إلى التحديات والمخاطر. والنقد هو نوع من نظام الإنذار، الذي يكون على السياسيين والاقتصاديين أن لا- يتجاهلوه. فهناك أناسٌ يقررون ويربحون كثيراً من وراء قراراتهم، وهناك أناسٌ كثيرون يكونون شاعوا أو أبوا جزءاً من تلك القرارات. والعالم مسرحٌ كبيرٌ للتغيير منذ أيام المصريين القدامى، ولن يتوقف عن ذلك، فيكون علينا أن نضع الأمور في نصابها من أجل مصالح الجميع. ثم إن تحركات الشعوب الكبيرة غيرت وجه العالم: من أباطرة وإمبراطوريات العالمين القديم والوسيط، وإلى مسلمي الأندلس، وحروب نابليون؛ كلها كانت أعمالاً- تغييرية من أجل الوصول إلى شيء من النظام والانتظام. ولا تختلف العولمة عن ذلك. فالقوى الجديدة مثل التجار ورجال الأعمال والسياسيين.. الخ. كلهم يبحث عن وسائل للتعبير عن رغباته ومصالحه ومطامحه. وقد وصل الأوروبيون في العقود الأخيرة إلى تطوراتٍ يمكن اعتبارها أوربة تضم عشرات الدول والشعوب في تحالف وثيق بالحرية وبالمساواة. ولا- شك أن البعض تضرر من إجراءات مثل إسقاط الحواجز وتوحيد العمق؛ لكن هذا الضرر الضئيل يجري تحمله من أجل المنافع الكبرى المترتبة على الدخول في الاتحاد الأوروبي. ولا شك أن الحالة الاقتصادية الجيدة للإنسان، والحرية السياسية كلتاهما مطلوبتان؛ لكنهما ما عادتتا كافيتين. إذ لا بد من إزالة المخاوف، ومن إعطاء الأمل بالمستقبل. وقد تمكنت أوروبا من ضرب تلك المخاوف إلى حد بعيد. فالأوروبيون، الذين يعيشون في كيانات مستقرة وديمقراطية، يحشون بالحرية والأمان، بسبب الضمانات الكبيرة والشاملة التي يتمتعون بها في الداخل والخارج.

واستناداً إلى مساعي وطموحات العولمة الجارية يمكن القول إنه إذا كانت العولمة تعني القوانين الديمقراطية، والمساواة، والراحة الاجتماعية لكل البشر؛ فإن العولمة ينبغي أن تؤيد. فكل أصدقاء العولمة وخصومها مطلوبٌ منهم أن يضعوا نصب أعينهم خدمة الناس. الأمم المتحدة واليونسكو أدوات لخدمة الناس. وكل من يقول بالعولمة يقول بوحدة

الإنسانية ووحدة مطامحها، وكما قال بيتهوفن في "أغنية للفرح": "أكرم الناس يصبحون أخوة؟". وكما سبق القول؛ إذا كانت العولمة تؤدي إلى مزيد من الحرية والديمقراطية لهم أياً كان جنسهم أو دينهم أو انتماءهم القومي، فإنها ينبغي أن تدعم لتكون قوة فاعلة وعاملة في خدمة بني البشر.

الهوامش

C.J.Kellesman (*مفكر ألماني